

دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة

الفقر في الجزائر

د.قويدري كمال

جامعة البليدة 2

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي كانت ومازالت تهدد استقرار الجزائر في كافة المجالات، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها البنية الاجتماعية في الجزائر، التي أفرزت عدة صعوبات يومية، زادت من معانات الأفراد من خلال تدني مستوى المعيشة لدى بعض فئات المجتمع، وبذلك تزايد عدد المهمشين اجتماعيا واقتصاديا، وبروز العديد من الأزمات الاجتماعية التي يصعب معالجتها لتعدد أوجه الفقر، ولمعالجة هذه الظاهرة اعتمدت الجزائر في إطار سياستها الاجتماعية على التحويلات الاجتماعية التي تعد شكلا من أشكال إعادة توزيع المداخل بين أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التحويلات الاجتماعية، الدولة، السياسة الاجتماعية.

Abstract:

Le phénomène de la pauvreté est l'un des problèmes sociaux les plus importants qui a toujours menacé la stabilité de l'Algérie et dont l'effet s'étend à tout les domaines, en particulier lorsqu'on constate le degré de transformations qui ont touchés la structure sociale en Algérie, engendrant plusieurs difficultés quotidiennes, et augmentant la souffrance des individus vu la détérioration du niveau de vie de certaines catégories de la société. Par conséquent il y'a eu de plus en plus d'individus marginalisés socialement et économiquement, ainsi que l'apparition de nombreuses crises sociales qui sont difficiles à traiter étant donné les multiples aspects de la pauvreté. Enfin et

pour lutter contre ce phénomène l'Algérie c'est appuyé -dans le cadre de la politique sociale- sur les transferts sociaux considérés comme l'une des formes de redistribution des revenus entre les membres de la société.

Mots clés : la pauvreté, les transferts sociaux, l'état, la politique sociale.

المقدمة:

إن التخفيف من حدة الفقر في الجزائر لا يمكن وصفه وتفسيره إلا بوصف متغيرات الفقر، وكذا وصف المتغيرات التي من شأنها التأثير بشكل أو بآخر عليه، وتعتبر التحويلات الاجتماعية واحدة من هذه المتغيرات التي يمكن أن تقلص من حدة هذه الظاهرة. إلا ان الوصف النظري لهذا التأثير لا يمكن أن يكون قادرا على إعطاء رؤية واضحة ودقيقة لمدى مساهمة هذه التحويلات في التخفيف من هذه الظاهرة في الجزائر، بل يجب أن يكون الوصف النظري مستندا إلى آليات رياضية وإحصائية قادرة على الوصف بدقة هذا التأثير. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج من خلاله يمكن قياس أثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، وهذا من خلال العناصر التالية:

- واقع ظاهرة الفقر في الجزائر.
- واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر.
- الدراسة القياسية.

1-واقع ظاهرة الفقر في الجزائر:

بالرغم من التحسن النسبي لبعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر والمتعلقة بالتعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، إلا أن ظاهرة الفقر لازالت تفرض نفسها في الواقع الاجتماعي الجزائري، في ظل التضارب الموجود حول نسبة الفقر في الجزائر، بين التصريحات الرسمية الوطنية التي يقر على أن نسبة الفقر تقدر ب 5%، والتصريحات المتعلقة بالهيئات الدولية التي تصرح على أن نسبة الفقر في الجزائر تقدر بـ 30.5%.

1-1- مفهوم الفقر في الجزائر:

تعددت التعاريف المتعلقة بالفقر في الجزائر، ونذكر منها:

1.1.1-تعريف وزارة التضامن:

عرفت وزارة العمل والتضامن الفقراء أنهم «الفئة التي ليس لها دخل نقدي وهم فئة المعوقين بنسبة 100% والأشخاص البطالين»

1.1.2-تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي «Cnes»:

عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي «Cnes» أنه حالة أفراد أو جماعة، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وحالة من الإقصاء المادي والثقافي ومن نمط الحياة

1-2-خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر:

تعتمد الجزائر على المقاربة النقدية في تحديد خط الفقر، حيث يمكننا التمييز بين العتبات التالية والتي استخدمت بصفة عامة في مختلف الدراسات التي أجريت إلى حد الآن:

1-2-1 خط الفقر الغذائي (الفقر المدفع)

يحسب خط الفقر الغذائي على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الضرورية الدنيا، وهو ما يقابل بالتقدير الجزائري حوالي 2160 حريرة للفرد في اليوم، كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات بـ 2172 دج للفرد في السنة عام 1988، وأصبحت 10943 دج للفرد في السنة عام 1995، ووصلت إلى 13905 دج للفرد في السنة عام 2000، وتختلف هذه العتبة بين سكان الريف وسكان المدينة.

1-2-2 خط الفقر المطلق:

قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام 1988 بـ 2791 دج، وعند تقديره سنة 1995 وجد أنه يقدر بـ 14.827 دج، ووصل سنة 2000 إلى 19.794 دج، ويرجع هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع الارتفاع أسعار السلع في السوق الدولية وكذلك لاستمرار الانخفاض في القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

1-2-3 خط الفقر الأدنى (عتبة الفقر العام). (SA)

بأخذ هذا الخط يعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى، لتضاف إلى خط الفقر الغذائي لتتحصل على خط الفقر الأدنى، أو ما يسعى بعتبة الفقر العام في حدود تكلفة التغذية المقدرة بـ 2791 دج للفرد في السنة عام 1988، وحوالي 19.571 دج للفرد في السنة عام 2000.

1-2-4 خط الفقر الأعلى (عتبة الفقر العليا) (SPG):

يأخذ هذا الخط في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995، حددت عتبة الفقر الأعلى بـ 18.191 دج للفرد في السنة، في حين أنها حددت عام 1988 بـ 3125 دج للفرد في السنة، فهذه العتبة تخص فئات هشة مهددة بالفقر، كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخلها.

1-2-5 خط الفقر الدولي:

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق أحد أهداف الألفية الثالثة 2015، وهو تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، وبهدف القيام بالمقارنات الدولية في مجال خطوط الفقر استحدثت خطوط فقر دولية لأجل هذا الهدف، فهناك خط فقر بمبلغ دولار واحد وهناك خط فقر بمبلغ دولارين يوميا، وهناك خط فقر يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية وهو 1.25 دولار يوميا، حيث كان يقدر بـ 1.08 دولار في اليوم (بتعادل القوة الشرائية 1993)، إلا أن بيانات مستويات الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية الجديدة لعام 2005 تشير إلى أن تكلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى مما كان يعتقد سابقا، وهناك أيضا الكثير من مسوح الأسر المعيشية المتاحة لقياس مستويات المعيشية، إلا أن الخطوط الدولية الأساسية المذكورة آنفا، محدودة المدلول في الوقوف على حقيقة الفقر المدقع في الدول العربية .

1-3-1 مستوى الفقر في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة

عرفت العشرية الأولى من الألفية الثالثة تحسن في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني نهاية التسعينات في بداية الألفية الثالثة إلى حد ما.

1-3-1 تطور معدل الفقر:

أدت هذه الوضعية إلى تحسن في معدلات الفقر في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:
الجدول رقم 01: معدلات الفقر في الجزائر للفترة (2001-2012).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	11.6	8.5	8	6.8	5.7	5.6	5.6	11.1	9.8	6.2	5.5	5.2
معدل الفقر SPG												

.Source : Cnes, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007

وحاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص 19.

خلال هذه الفترة تراجع معدل الفقر العام من 11.6% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2012 بعد ما بلغت هذه النسبة ذروتها سنة 1995 بـ 22% وسبب هذا الانخفاض يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، وكذا إلى البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة لفائدة الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى تطبيق البرامج الخماسية ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2014 والتي خصصت للمشاريع المتعلقة بالتنمية، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

1-2-1 تطور الفقر البشري:

لقد تعدى مفهوم الفقر في الوقت الراهن تلك الزاوية المتعلقة بمستوى دخل الفرد أو إنفاقه، وأصبح ينظر إليه من زاوية أخرى، والتي تأخذ بعين الاعتبار عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، والمستهدف بهذا هو أن يتحصل الإنسان على حياة صحية وطويلة بجانب تنمية القدرات البشرية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات، واحتلت الجزائر المرتبة 93 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 من بين 186 دولة، و صنفت ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة بمعدل تنمية بشرية 0.713، بعدما احتلت المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.704، وكانت تحتل المراتب الأخيرة وذات تنمية بشرية متوسطة، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الفقر البشري :

الجدول رقم 02: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر (2000-2012).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر الفقر البشري (%)	22.98	21.51	20.86	19.78	18.50	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69	12.76

Source : le programme des nations unis, le rapport national sur le développement humain en Algérie 2008, CNES, P 36.

من 2008 إلى 2012 اعتمادا على تقارير التنمية البشرية في العالم.

إن مؤشر الفقر البشري في الجزائر حسب إحصائيات 2000 حقق ما قيمته 22.98% لينخفض إلى 12.76% سنة 2012، وبالتالي تراجع الفقر البشري بقيمة 10.22 نقطة مئوية وهذا راجع إلى تحسين في احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين من جهة، ومن جهة أخرى التحسن الملحوظ في جميع عناصر دليل الفقر البشري.

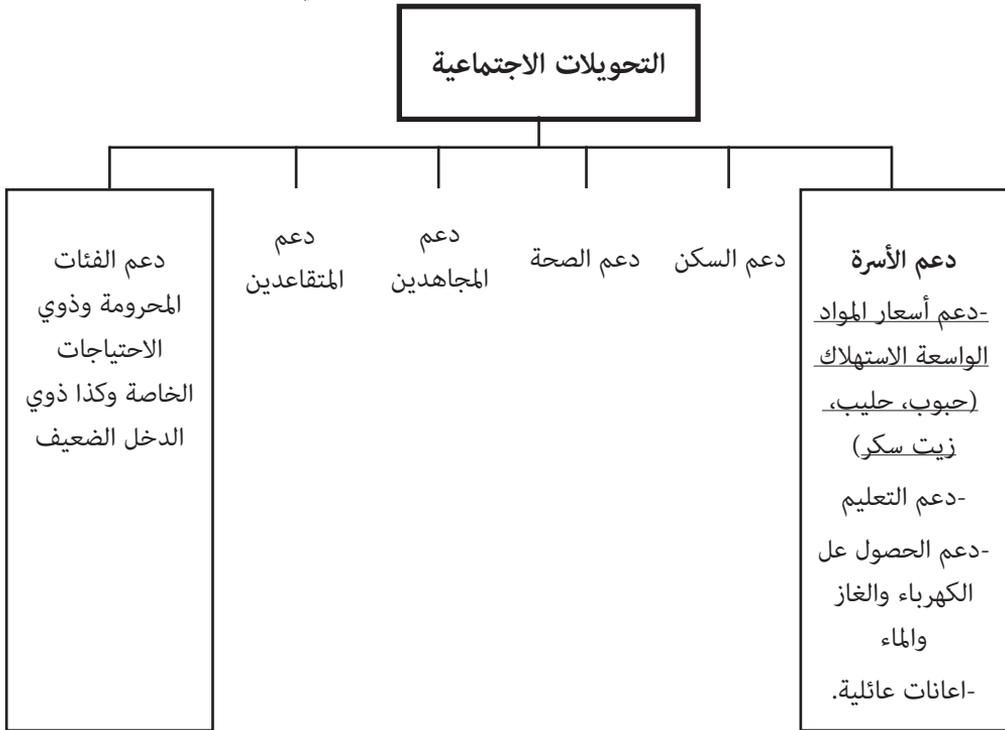
2- واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، ونتيجة الانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط في إتباع سياسة مالية توسعية، تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الجانب الاجتماعي، هذا الأخير كان السبب في اعتماد الدولة على التوسع في التحويلات الاجتماعية.

1.2 - هيكل التحويلات الاجتماعية في إطار نفقات التسيير في الجزائر:

تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشروع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية، والشكل الموالي يوضح هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

الشكل رقم 01: هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، وزارة المالية، 2013.

2.2 - تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

عرفت التحويلات الاجتماعية ارتفاعا ملحوظا خلال الألفية الثالثة، وهذا بالنظر لحجم الأهداف الاجتماعية التي سطرتهها الدولة لهذه الألفية وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر مستغلة في ذلك زيادة مداخيلها جراء ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، الجدول الموالي يوضح تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم 03: تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2012)

الوحدة (مليار دج)

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
التحويلات الاجتماعية	1763.7	2065.0	1239.2	1207.8	1164.0	885.35	733.27	460.4	428.0	416.3	364.7	315.0	26.24

من 2000 إلى 2005، بدون حساب دعم المواد الغذائية.

المصدر: المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، مرجع سابق.

من الجدول يتضح أن حجم التحويلات تزايد من سنة لأخرى خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت بحوالي 15013 مليار دج من سنة 2000 إلى سنة 2012، أي تضاعفت تقريبا 07 مرات لنتقل من 262.4 مليار دج سنة 200 إلى 1763.7 مليار دج سنة 2012.

إن هذه المبالغ الضخمة تعكس الأهمية الكبيرة للتحويلات الاجتماعية في الجزائر لتحقيق الأهداف الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن. والجدول الموالي يوضح تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2012).

الجدول رقم 04: تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2012)

الوحدة (مليار دج)

البيان	السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
السكن		461.42	754.14	324.51	195.62	285.78	204.34	147.72	114.64	81.03	99.22	76.68	74.61	67.75
الأسرة		424.13	492.36	318.63	459.34	402.00	176.34	136.9	96.12	84.80	81.44	76.93	66.57	47.33
المتقاعدين		153.42	139.51	144.03	149.24	115.74	90.26	71.25	62.88	76.69	56.92	41.56	38.36	19.45
الصحة		395.85	367.82	199.27	176.94	151.73	79.62	67.41	60.44	63.40	60.02	49.98	42.16	33.29
المجاهدين		142.99	125.69	124.05	111.28	108.28	82.08	81.68	75.78	75.66	63.35	78.06	56.83	60.42
الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف		185.86	185.52	128.75	115.41	100.51	75.93	91.41	50.61	46.42	55.36	44.45	36.46	34.16

المصدر: المديرية العامة للتنبؤات والسياسة المالية، مرجع سابق.

من خلال البيانات المتعلقة بهيكل التحويلات الاجتماعية، نلاحظ ارتفاع في مبالغ المخصصة لكل البنود المتعلقة بهذه التحويلات خلال هذه الفترة (2000-2012). وحتى نعرف التطور الحقيقي للتحويلات الاجتماعية، ندمج مؤشر الناتج الداخلي الخام في تحليل هذه التحويلات ونقيس نسبتها بالنسبة لهذا المؤشر، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 05: تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة للنتاج الداخلي الخام في الجزائر (2000-2012).

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام %	09.66	14.26	10.29	11.99	10.50	09.45	08.61	06.08	06.96	07.92	08.06	07.45	06.36

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، مرجع سابق.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الجزائر خصصت نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام للتحويلات الاجتماعية، حيث سجلت هذه النسبة أكبر ارتفاع لها سنة 2011 بـ 14.26% خلال هذه الفترة، وارتفعت من 06.36% سنة 2000 إلى 14.26% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011، أي بارتفاع قدره (08 نقاط مئوية)، ثم انخفضت إلى 09.66% سنة 2012، وتدل هذه النسب على الاهتمام الكبير للدولة بالجانب الاجتماعي بهدف تحقيق أهدافها الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية المنتهجة خلال الألفية الثالثة، خاصة التقليل من حدة الفقر.

3- الدراسة القياسية.

إن وصف النموذج القياسي لهذه الدراسة والمتمثلة في قياس أثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر، يتطلب منا وصف بنود التحويلات الاجتماعية المعتمدة في الجزائر والتي تعتبر كمتغيرات مستقلة يمكن لها أن تؤثر على الفقر الذي يعد متغير تابع.

3-1 توصيف دوال النموذج

قبل ما نقوم بتوصيف دوال النموذج، نقوم بوصف متغيرات الدراسة.

3-1-1 المتغيرات التابعة

ضمت المتغيرات التابعة، متغيرين يمثلان الفقر وهما:

SPG: يمثل هذا المتغير نسبة الفقراء من اجمال السكان الذين يقعون تحت خط الفقر الاعلى.

IPH: يمثل هذا المتغير نسبة الفقراء من اجمالي السكان الذين يعانون من نقص في ابعاد التنمية البشرية و هي الصحة التعليم وطول العمر.

وكان من الطبيعي ان نضم متغيرات اخرى، كحظ الفقر الغذائي (SA)، وكذا خط الفقر المطلق وفجوة الفقر، إلا ان نقص المعطيات الإحصائية وعدم توافرها أدى إلى الاستغناء عنها.

3-1-2 المتغيرات المستقلة

ضمت المتغيرات المستقلة وهي المتغيرات المفسرة، حجم المبالغ المخصصة لإجمالي التحويلات الاجتماعية وكذا المبالغ المخصصة لكل بند من بنود هذه التحويلات، وهي كالتالي:

TR: إجمالي التحويلات الاجتماعية، TRL: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للسكن. TRM: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للأسرة، TRM₁: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص لدعم المواد الغذائية الأساسية، TRM₂: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص لدعم التعليم، TRM₃: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص لدعم الكهرباء و الغاز و الماء.

TRM₄: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للمنح العائلية، TRR: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للمتقاعدين، TRS: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للصحة.

TRC: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للمجاهدين، TRH: مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للفئات المحرومة و ذوي الاحتياجات الخاصة.

وعلى هذا الاساس يمكننا وصف دوال النموذج على الشكل التالي:

النموذج الاول: $(SPG=f(TR,TRL,TRM,TRM_1,TRM_2,TRM_3,TRM_4,TRR,TRS,TRC,TR,TRH,IPH))$
 النموذج الثاني: $(R,TRS,TRC,TRH,IPH=f(TR,TRL,TRM,TRM_1,TRM_2,TRM_3,TRM_4,TR))$
 وباعتبار أن هذه الدوال هي دوال خطية.

2-3 : تقدير النموذج.

بعد عدة محاولات للتقدير وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) على برمجية (EViews)، حيث تخلينا على بعض المتغيرات المستقلة (المفسرة) و التي ليست لديها معنوية احصائية، (تخلينا في النموذج الاول على $(TRH,TRC,TRS,TRM_4,TRM_3,TRM_2,TRM_1)$).
 اما في النموذج الثاني فتخلينا على كل المتغيرات المستقلة ما عدى (TRR,TRM_3) ، توصلنا إلى النتائج التالية التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل .

1-1-1 النموذج الأول:

بالنسبة للنموذج الأول والمتمثل في المتغير التابع الأول (SPG) وبعد عملية التقدير تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نتائج تقدير النموذج الأول متغير التابع SPG

Variable	Coefficient	Sid -Error	T-Statistic	Prob
C	38067, 11	1,189914	9,564282	0,0000
TR	-0,007696	0,001922	-4,003793	0039, 0
TRL	7,75E-05	2,270E-05	2,869999	0,0208
TRM	0,038214	0,007968	4,796177	0,0014
TRR	-0,061262	0,025930	-2,362550	0,0458
				Dw=2,11 F. STAT=9.77 R2=0,83=0,74

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

3-2-2-2 النموذج الثاني:

بالنسبة للنموذج الثاني، والمتمثل في المتغير التابع الثاني (IPH)، وبعد عملية التقدير تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم 07 : نتائج تقدير النموذج الثاني متغير التابع IPH

Variable	Coefficient	Sid -Error	T-Statistic	Prob
C	24,31662	0,632774	38,42864	0,0000
TRM3	0,037862	0,012797	2,9586609	0143, 0
TRR	-0,094673	0,012180	-7,772978	0,0000
				Dw=2,61 F.STAT=70.50=0,92 R2=0,93

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

3-3: تحليل نتائج الدراسة

بعد ما قمنا بتقدير نموذج الدراسة (النموذج الاول والنموذج الثاني)، تحصلنا على النتائج السابقة التي سنحاول تحليلها بهدف تشخيص العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وكذلك دراسة الدلالة المعنوية بينهما.

3-3-1: تحليل نتائج النموذج الأول

بعد ادخال المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية بالمتغير التابع وتقدير معاملات النموذج، اخذ الشكل التالي:

$$SPG=11,380-0,0076TR+7,75.10^{-5}TRL+0,038TRM-0,061TRR+\varepsilon$$

$$(9,56)^* \quad (4,00)^* \quad (2,869)^{**} \quad (4,79)^* \quad (2,36)^{**}$$

$$R^2=0,83 \quad =0,74 \quad F.STAT=9,77 \quad Dw=2,11$$

القيم بين قوسين تمثل قيمة (t) ستيدونت

*معنوية عند 1%.

**معنوية عند 5%.

3-3-1-1 التحليل الإحصائي:

يتم التحليل الإحصائي باختبار معنوية المعلمات المقدره باستخدام اختبار ستيدونت، وكذا القدرة التفسيرية للنموذج.

بالنسبة لاختبار معنوية المعلمات المقدره وفقا للمعايير الإحصائية، كما تبيننا قيمة (T) (ستيودنت) اعلاه للمتغيرات الاربعة TRM, TRL, TR, TRR تؤكد معنوية هذه المتغيرات ، ويتضح من النموذج أن بعض المعاملات تتماشى مع النظرية الاقتصادية و البعض الآخر لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بحيث إذا كانت إشارة معامل المتغير المستقل سالبة فهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، اما إذا كان العكس (الإشارة موجبة) فهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية :

- المتغير TRR و المتغير TRR: أثر اكل منهما سلبا على SPG، وهذا مطابقا للنظرية الاقتصادية.
- لمتغير TRM و المتغير TRL: أثر كل منهما ايجابا على SPG، وهذا مخالفا للنظرية الاقتصادية
كما دلت قيمة الإحصائية فيشر $F=9,77$ على وجود علاقة معنوية بين معالم النموذج (في آن واحد) وخط الفقر الاعلى (SPG).

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج ، فتبين النتائج الإحصائية السابقة جودة وقوة النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى (SPG) حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $0.74=$ ، وبعبارة أخرى أن التغيرات في المتغيرات المفسرة (المستقلة) تفسر لنا نسبة 74% من التغيرات في نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى، كما تبين النتائج ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء ، وهذا ما يوضحه اختبار (-Durbin $Dw=2,06$) (watson) ، كذلك عند استخدام اختبار (Box-Pierce) أكدت النتائج أن النموذج ذو جودة احصائية مقبولة ، و بالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل أثر التحويلات الاجتماعية على خط الفقر الأعلى في الجزائر .

3-3-1-2 التحليل الاقتصادي:

● دلت النتائج السابقة بان هناك تأثير لكل من إجمالي التحويلات الاجتماعية، التحويلات الاجتماعية الموجهة للسكن، التحويلات الاجتماعية الموجهة للأسرة، التحويلات الاجتماعية الموجهة للمتقاعدين على نسبة خط الفقر الأعلى، ويمكن تحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية في النقاط التالية:

● دلت نتائج التقدير أن إشارة معامل إجمالي التحويلات الاجتماعية جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية أي أن لها تأثير عكسي على نسبة خط الفقر الأعلى ، أي أن هذه التحويلات مكنت عدد من الفقراء من إشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية ، بعد إشباعها للحاجات الغذائية (2160 حريرة غذائية في اليوم)، و حسب النموذج يتضح أن زيادة إجمالي التحويلات الاجتماعية ب01 مليار دينار يؤدي إلى خفض نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى بنسبة 0.007%
● بالنسبة لإشارة معامل التحويلات الاجتماعية الموجهة للسكن، جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، أي أن زيادة التحويلات الاجتماعية الموجهة للسكن يؤدي إلى زيادة نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى، وهذا لا يمكن تبريره إلا بعاملين، أحدهما مرتبط بالمشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع، والثاني عدم استفادة الفقراء من هذه التحويلات، أي عدم وصول هذه

التحويلات، إلى مستحقيها بسبب عدم نجاعة الآليات التي تسير بها هذه التحويلات، وكلاهما يؤثران على الفئات الفقيرة وتزيد من نسبة الفقر.

• فيما يتعلق بإشارة معامل التحويلات الاجتماعية الموجهة للأسرة ، فجاءت مخافة للنظرية الاقتصادية، أي أن أثر هذا المتغير ايجابي على نسبة الفقراء ، الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى و بعبارة أخرى زيادة التحويلات الاجتماعية الموجهة للأسرة تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر ، ويمكن تفسير هذه الحالة إلى محدودية نجاعة سياسية التحويلات الاجتماعية الموجهة للأسرة ، خاصة تلك المتعلقة بدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية ، كون هذا الدعم لا تستفيد منه فقط الفئات المحرومة ، بل حتى الفئات الميسورة والغنية ، بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات التي تستحق هذا الدعم ، و تبقى هذه التحويلات غير كافية في ظل ارتفاع الأسعار ، و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، و حسب النموذج يتضح أن زيادة التحويلات الاجتماعية الموجهة للأسر بـ 01 مليار دينار يؤدي إلى زيادة نسبة الفقراء الذين يقعون تحت الفقر الأعلى بنسبة 0.038% .

• بالنسبة لإشارة معامل التحويلات الاجتماعية الموجهة للمتقاعدين، جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية، أي أن لها تأثير عكسي على نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى ، بمعنى أن زيادة هذه التحويلات تؤدي إلى خفض نسبة خط الفقر الأعلى ، و يمكن تبرير هذا بحجم الزيادات التي شهدتها معاشات المتقاعدين خلال فترة الدراسة و التي مكنت إلى حد ما في المساهمة في خفض نسبة الفقر ، و حسب النموذج يتضح أن زيادة هذه التحويلات بـ 01 مليار دينار أدت إلى خفض نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى بنسبة 0.061% كما يمكن تفسير قيمة الثابت ($B_0 = 11.38$) بأنه نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الأعلى، في حالة عدم وجود التحويلات الاجتماعية .

3-3-2 تحليل نتائج النموذج الثاني

جاء النموذج الثاني على الشكل التالي

$$IPH = 24,31 + 0,037 TRM_3 - 0,094 TRR$$

$$(38,42)^* \quad (2,95)^{**} \quad (7,77)^*$$

$$R^2 = 0.93 \quad = 0,92 \quad F.STAT = 70,50 \quad Dw = 2,61$$

-القيم بين قوسين تمثل قيمة (t)

*معنوية عند 1%

**معنوية عند 5%

1-1-1 التحليل الإحصائي:

بالنسبة لاختبار معنوية المعلمات المقدرة وفقا للمعايير الإحصائية، كما تبينها قيمة (t) (ستيودنت) أعلاه، للمتغيرين TRM_3 و TRR تؤكد معنوية هذان المتغيران يتضح من النموذج ان معامل TRM_3

جاء مخالفا للنظرية الاقتصادية، أما معامل TRR جاء مطابقا للنظرية الاقتصادية، بمعنى أن TRM_3 كان له أثر إيجابي على IPH و TRR كان له أثر سلبي على IPH.

كما دلت قيمة الاحصائية فيشر $F = 70,50$ على وجود علاقة معنوية بين معامل النموذج (في أن واحد) وخط الفقر البشري IPH

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج، فتبين النتائج الاحصائية السابقة جودة و قوة النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر البشري، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $= 0,92$ ، و بعبارة أخرى أن التغيرات في المتغيرات المفصرة (المستقلة) تفسر لنا نسبة 92% من التغيرات في نسبة الفقر البشري .

كما تبين أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء، وذا ما يوضحه اختبار (Durbin-watson) $(Dw=2.61)$ ، وكذلك عند استخدام اختبار (Box-pierce) أكدت النتائج أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة و بالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل أثر التحويلات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر.

3-2-2-3 التحليل الاقتصادي

دلت النتائج السابقة بأن هناك تأثير لكل من التحويلات الاجتماعية المتعلقة بدعم الكهرباء والغاز الماء لفائدة الأسر، وكذا التحويلات الاجتماعية الموجهة للمتقاعدين، ويمكن تحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية كالتالي:

● دلت نتائج التقدير أن إشارة معامل التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم الكهرباء و الغاز والماء لفائدة الأسر جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، أي أن لها تأثير ايجابي على النسبة الفقر البشري، بمعنى أن زيادة هذه التحويلات تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر البشري ، ويمكن أن نفسر هذه الحالة بأن التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم الكهرباء والغاز والماء لفائدة الاسر تعتبر غير كافية مع ارتفاع أسعار هذه المواد، خاصة الكهرباء وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة ، وحسب النموذج يتضح أن زيادة هذه التحويلات بـ 01 مليار دينار يؤدي إلى زيادة الفقر البشري بنسبة 0.037%.

● بالنسبة لإشارة معامل التحويلات الاجتماعية الموجهة للمتقاعدين جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية ، أي لها تأثير سلبي على نسبة الفقر البشري بمعنى ان زيادة هذه التحويلات تؤدي الى خفض نسبة الفقر البشري ، و يمكن تفسير هذه الحالة بأن هذه التحويلات المقدمة لهذه الفئة ساهمت في خفض النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري ومكوناته الاربعة ، خاصة ما يتعلق بالجانب الصحي لهذه الفئة ، حسب هذا النموذج يتضح أن زيادة هذه التحويلات بـ 01 مليار دينار يؤدي إلى خفض الفقر البشري بنسبة 0.094%، كما يمكن تفسير قيمة الثابت $(B0=24.31)$ بأنه نسبة الفقر البشري في حال عدم وجود التحويلات الاجتماعية.

الخاتمة

من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- تعتمد الجزائر في تعريفها لظاهرة الفقر على المقاربة النقدية التقليدية، والتي تركز أساسا على المعيار الخاص بالدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسر، هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، بالإضافة إلى الحاجات غير الغائية الأساسية.
- استغلت الجزائر الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع مداخيلها من المحروقات ابتداء من سنة 2000، في مكافحة ظاهرة الفقر، بإتباعها سياسة مالية توسعية، هذا باعتمادها على سياسة التحويلات الاجتماعية كأحد الآليات الهامة في مكافحة ظاهرة الفقر.
- إن أهمية التحويلات الاجتماعية في مكافحة الفقر في الجزائر، تتجلى من خلال الارتفاع المستمر في حجم هذه التحويلات وكذا بنودها خلال الفترة 2000-2012، ونسبتها من الناتج الداخلي الخام، والتي وصلت إلى حدود 13 %.
- عند بناء نموذج لقياس أثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، وهذا بالاعتماد على نسبة الفقر تبعا لخط الفقر الأعلى وكذا نسبة الفقر البشري، تبين أن نسبة الفقر وفق خط الفقر الأعلى يتحدد بإجمالي التحويلات الاجتماعية و بثلاثة بنود من هذه التحويلات وهي: مبالغ التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن، الأسرة، المتقاعدين، أما بالنسبة لنسبة الفقر البشري فيتحدد بمتغيرين فقط من بنود التحويلات الاجتماعية، وهما: التحويلات الاجتماعية المخصصة لدعم الكهرباء و الغاز و الماء، وكذا مبالغ التحويلات الاجتماعية المخصصة للمتقاعدين. وعليه فقد تأثرت ظاهرة الفقر في الجزائر بهذه المتغيرات.

المراجع:

1. بن حاج منير، بلعاطل عياش، أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر، 2001-2010، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي حول «تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1001-2014)». كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013
2. حاج قويد فورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12، جوان 2014.
3. وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم، الجزائر، أكتوبر 2000.
4. تقرير التنمية البشرية العربية 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، 2009.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي بعنوان دعم التقدم العالمي، إصدار مكتب العلاقات

- الخارجية و التوعية، نيويورك، جويلية 2013.
6. المرسوم التنفيذي 111/94 المؤرخ في 18 ماي 1994، الجريدة الرسمية رقم 32 المؤرخة في 25 ماي 1994.
7. المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 111/94 المعدل والمتمم للمادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 145/91، الجريدة الرسمية رقم 25.
8. معطيات من المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، وزارة المالية، 2013.
9. سرين جومة، قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص العمل [على الخط] www.worldbank.ORG/external/default/main?page_pk= 34370
10. Bettahar Samir, Ben bouzine Med et Benahar Abdelhak, Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie, revue cahier du MECAS, N°3 , faculté des sciences économiques et de Gestion, université de Tlemcen, Mars 2006
11. le programme des nations unis, le rapport national sur le développement humain en Algérie 2008, CNES,
12. Cnes, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.